النظام يقتل 9427 شخص ما بين قراري مجلس الأمن 2139 و 2165 مات 58 شخص بسبب الجوع

لقد استبشرنا خيراً بقرار مجلس الأمن 2139 الصادر بتاريخ 22 / شباط 2014 لأنه نص على "التوقف الفوري عن كافة الهجمات على مدنيين" وأشار بشكل صريح "نية اتخاذ خطوات أخرى في حالة عدم الالتزام بهذا القرار" ....

لقد استبشرنا خيرا بقرار مجلس الأمن 2139 الصادر بتاريخ 22 / شباط / 2014 لأنه نص على "التوقف الفوري عن كافة الهجمات على مدنيين" وأشار بشكل صريح" نية اتخاذ خطوات أخرى في حالة عدم الالتزام بهذا القرار" ولكن سرعان ماعادت خيبة الأمل وسوء الظن بمجلس الأمن بعد الانتهاكات المروعة التي ارتكبها النظام السوري بعد القرار وبقي مجلس الأمن عاجزا عن اتخاذ أي إجراء إضافي ،حتى على صعيد إدخال المساعدات الغذائية ،وقد كان ذلك متوقعا كون القرار قد صدر تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

لكننا في الحقيقة كمنظمة حقوقية سورية وطنية مستقلة تراقب الأحداث تعودنا على استخفاف النظام السوري بقرارت مجلس الأمن فحتى القرار 2118 الصادر ب 27 / أيلول / 2013 تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة و الخاص بنزع الأسلحة الكيميائية وعدم استخدامها، وثقنا أكثر من 28 خرق لهذا القرار من قبل النظام السوري عبر استخدام الغازات السامة، وبقي مجلس الأمن صامتا وكأن شيئا لم يحدث.

الآن يعود مجلس الأمن ليصدر قرارا جديدا 2165رقم بتاريخ 14/تموز الجاري ينص على السماح بإيصال المساعدات إلى المحتاجين باستخدام الطرق المباشرة دون قيد أو شرط لجميع المحتاجين وبدون تمييز ،والمأمول أن لايكون تعامل مجلس الأمن مع خروقات هذا القرار كما تعامل في السابق ،فما فائدة استصدار قرارات لايتم الالتزام بها.

وفي هذا السياق نشير إلى أننا وثقنا في الفترة الممتدة مابين 22 / شباط / 2014 و 27 / أيلول / 2014 قيام القوات الحكومية بقتل مالايقل عن 9427 شخص بينهم 1138 طفل و 965 امرأة قتل أغلبهم بسبب عمليات القصف البربري بالقنابل البرميلية و الصواريخ والمدفعية ،كما استمرت عمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز فقد وثقنا مقتل 924 شخص بسبب ظروف التعذيب.

كما نشير إلى أن فريق التوثيق في الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد رصد في تلك الفترة موت 58 شخص بسبب الجوع الناتج عن الحصار وعرقلة دخول المساعدات ،أو إيصال المساعدات إلى غير مستحقيها ،كما كشف السيد جاري كوينلان ممثل أستراليا الدائم في الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن 90 % من المساعدت تذهب إلى غير مستحقيها وإلى المناطق الموالية للنظام السوري،وهي مناطق بوضع جيد،ولم تقم الأمم المتحدة حتى اللحظة بإجراء تحقيقات علنية وشفافة تظهر كيف حصل ذلك،وكيف تمكن النظام السوري من تمويل الحاضنة الشعبية للميليشيات التاعبة له من أموال يفترض أنها مساعدات إلى المناطق المحاصرة التي يموت أهلها بسبب الجوع ونقص الدواء.

على مجلس الأمن إيجاد حلول لايقاف المشكلة من جذورها وليس معالجتها فقط ، وعليه تقع مسؤولية جماية المدنيين من قبل نظام وحشي فقد سيادته وشرعيته عبر ارتكاب جرائم ضد الإنسانية و جرائم حرب وثقتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وعشرات المنظمات الحقوقية حول العالم.

Syrian Network
For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان